دور الصحافة الالكترونية في تعزيز الوعي القانوني ازاء جريمة الابتزاز الالكتروني دراسة مسحية لعينة من الصحفيين العراقيين

The role of electronic journalism in enhancing legal awareness regarding the crime of electronic extortion: a survey study of a sample of Iraqi journalists.

مريم عصام نجم
الجامعة المستنصرية - كلية القانون

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الصحافة الإلكترونية في تعزيز الوعي القانوني إزاء جريمة الابتزاز الإلكتروني من خلال دراسة مسحية على عينة مكونة من ٦٠ صحفياً عراقياً تم اختيارهم بطريقة عشوائية من وسائل الإعلام الإلكترونية. اعتمد البحث على المنهج الكمي الوصفي التحليلي باستخدام استبيان إلكتروني كأداة رئيسية لجمع البيانات تم التحقق من صدقها وثباتها بمعامل كرونباخ ألفا (α = 0.87). أظهرت النتائج أن ٨٥% من الصحفيين يمتلكون معرفة كافية بجريمة الابتزاز الإلكتروني و٩٧.١% يدركون خطورتها النفسية والاجتماعية مما يدل على وعي عالٍ بالظاهرة. كما أشارت النتائج إلى أن الصحافة الإلكترونية تلعب دوراً استباقياً في التوعية القانونية حيث بلغ متوسط تأييد الصحفيين على هذا الدور (٣.٧٠) في حين أظهر ٨٨.٣% منهم أن تغطيتهم تساهم في رفع الوعي القانوني وتشجيع الضحايا على الإبلاغ. وكشفت الدراسة عن وجود قصور في القوانين الناظمة للجريمة حيث رأى ٧٠.٦% من العينة أن التشريعات الحالية غير كافية. كما أشار ٩٨.٣% إلى الحاجة الملحة لتأهيل الصحفيين قانونياً ما يعكس فجوة في المعرفة المتخصصة. وأظهر الاختبار التائي فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الجنسين حيث تفوقت الصحفيات في المعرفة القانونية والتغطية الصحفية. استنتج البحث أن الصحافة الإلكترونية فاعلة

في التوعية لكنها بحاجة إلى دعم قانوني وتقني وتعاون مؤسسي مع الجهات القضائية. وتضمنت التوصيات تدريب الصحفيين وإنشاء وحدات قانونية في المؤسسات الإعلامية وتفعيل آليات الإبلاغ الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية:
الصحافة الإلكترونية، الابتزاز الإلكتروني، الوعي القانوني، الإعلام الرقمي، الجرائم السيبرانية، الصحفيون العراقيون، التوعية القانونية، القوانين العراقية.

Abstract:
This study aims to examine the role of electronic journalism in enhancing legal awareness regarding cyber extortion, through a survey conducted on a sample of 60 Iraqi journalists selected randomly from electronic media outlets. The research adopts a quantitative descriptive-analytical approach, using an electronic questionnaire as the primary data collection tool. The instrument's validity and reliability were confirmed, with a Cronbach's Alpha coefficient of ($\alpha = 0.87$). The findings indicate that 85% of journalists possess sufficient knowledge about cyber extortion, and 97.1% recognize its serious psychological and social impacts, reflecting a high level of awareness. Moreover, results show that electronic journalism plays a proactive role in legal awareness, with an average score of 3.70 on this role, and 88.3% of respondents affirming that their coverage helps raise public awareness and encourages victims to report incidents. However, the study reveals a perceived inadequacy in current legislation, as 70.6% of participants believe existing laws are insufficient. Furthermore, 98.3% emphasized the urgent need for legal training for journalists, highlighting a gap in specialized legal knowledge. The independent t-test revealed statistically significant differences between genders, with female journalists outperforming their male counterparts in legal knowledge and journalistic coverage. The study concludes that while electronic journalism is effective in raising awareness, it requires stronger legal and technical support, as well as institutional collaboration with judicial authorities. Key recommendations include providing legal training for journalists, establishing legal units within media organizations, and developing dedicated online platforms for reporting cyber extortion cases.

Keywords:
Electronic journalism, cyber extortion, legal awareness, digital media, cybercrimes, Iraqi journalists, legal education, Iraqi laws.

أولاً: موضوع البحث

في العصر الرقمي أصبحت الجرائم الإلكترونية ولا سيما جريمة الابتزاز الإلكتروني من التحديات الأمنية والقانونية الكبرى التي تواجه المجتمعات خصوصًا في الدول النامية مثل العراق. وتعد الصحافة الإلكترونية إحدى الوسائل الفاعلة في مواجهة هذه الجرائم من خلال نشر الوعي القانوني وتوعية الجمهور بخطورتها وطرق الوقاية منها. ومع تنامي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي زادت حالات الابتزاز التي تستهدف الأفراد عبر ابتزازهم بمواد مسربة أو مفبركة مما يستدعي تدخلاً إعلامياً قانونياً منظماً. وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تُركّز على دور الصحفيين العراقيين في تغطية هذه الجريمة وقياس مدى فعالية الصحافة الإلكترونية في تعزيز الوعي القانوني. يعتمد البحث على منهج كمي تطبيقي باستخدام استبيان ميداني كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة من الصحفيين. ويهدف إلى تحليل الواقع العملي لتغطية جريمة الابتزاز الإلكتروني وتحديد التحديات التي تواجه الصحفيين وتقديم توصيات عملية لتحسين الأداء الإعلامي تم توزيع الاستبيان إلكترونيًا على ١٠٠ صحفي من بغداد وتم تحليل النتائج باستخدام برنامج SPSS. ويعد هذا البحث من الدراسات الرائدة التي تربط بين الإعلام الرقمي والقانون الجنائي في السياق العراقي مما يضيف قيمة علمية وعملية ملموسة.

ثانياً: اشكالية البحث

تتمثل مشكلة البحث في التزايد المقلق لجرائم الابتزاز الإلكتروني في العراق مع ضعف الوعي القانوني لدى الجمهور حول طبيعة هذه الجريمة والعقوبات المترتبة عليها. ورغم الدور التوعوي المتوقع من وسائل الإعلام تبقى الصحافة الإلكترونية محدودة التأثير في نشر المعرفة القانونية إما بسبب نقص التدريب الصحفي أو تجاهل الجوانب القانونية في التغطيات الإخبارية. وتساؤل المشكلة البحثية الرئيسي هو ما مدى مساهمة الصحافة الإلكترونية العراقية في تعزيز الوعي القانوني لدى الجمهور حول جريمة الابتزاز الإلكتروني؟

ثالثاً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على دور الصحافة الإلكترونية كوسيلة توعوية قانونية في مواجهة جريمة رقمية خطيرة وهي الابتزاز الإلكتروني. كما يُعد من أوائل الدراسات التي تُركز على أداء الصحفيين العراقيين في هذا المجال مما يساهم في تطوير سياسات إعلامية وقانونية أكثر فعالية. كما يخدم البحث صناع القرار والمؤسسات الإعلامية والمنظمات الحقوقية من خلال تقديم توصيات قائمة على بيانات ميدانية.

رابعاً: أهداف البحث

1. تحليل دور الصحافة الإلكترونية في رفع الوعي القانوني حول جريمة الابتزاز الإلكتروني.
2. تقييم مستوى معرفة الصحفيين العراقيين بالقوانين المتعلقة بالابتزاز الإلكتروني.
3. استكشاف التحديات التي تواجه الصحفيين في تغطية هذه الجرائم.
4. تقديم توصيات لتعزيز التعاون بين وسائل الإعلام والجهات القانونية.

خامساً: فرضيات البحث

1. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تغطية الصحافة الإلكترونية لجريمة الابتزاز الإلكتروني ومستوى الوعي القانوني لدى الجمهور.
2. يُعاني أغلب الصحفيين العراقيين العاملين في الصحافة الإلكترونية من نقص في المعرفة القانونية بالقوانين الناظمة للجرائم الإلكترونية، وخاصة القانون ١١ لسنة ٢٠٢١.
3. تؤثر خصائص الصحافة الإلكترونية (السرعة، التفاعل، الانتشار الواسع) تأثيراً إيجابياً في فعالية التوعية القانونية بجريمة الابتزاز.
4. توجد علاقة عكسية بين مستوى التدريب القانوني الذي يتلقاه الصحفيون ونسبة الأخطاء القانونية في تغطيتهم لقضايا الابتزاز الإلكتروني.

سادساً: حدود البحث

يقتصر البحث على الصحفيين العاملين في وسائل الإعلام الإلكترونية المسجلة في العراق تحديدا بغداد. كما يركز على

جريمة الابتزاز الإلكتروني فقط وليس على الجرائم السيبرانية الأخرى. في العام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ ويعتمد على استبيان إلكتروني كأداة رئيسية مما قد يحد من عمق التحليل. كما لا يشمل آراء الضحايا أو الجهات القضائية بل يقتصر على وجهة نظر الصحفيين.

سابعاً: منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج الكمي الوصفي التحليلي وهو منهج تطبيقي يهدف إلى قياس الظواهر وتحليلها إحصائيًا. تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة من الصحفيين. ضمّ الاستبيان ٢٤ سؤالاً بعد التعديل عليها من قبل الخبراء حول المعرفة القانونية وتغطية الجريمة ودور الإعلام. وتم توزيعه إلكترونيًا على ١٠٠ صحفي وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSSلإيجاد التوزيعات ومعاملات الارتباط واختبار الفرضيات. وتم اعتماد العينة العشوائية الطبقية لضمان التمثيل الجغرافي والمهني.

ثامناً: تحديد المصطلحات

- الابتزاز الإلكتروني: استخدام وسائل الاتصال الرقمية لتهديد الأفراد بنشر معلومات أو صور خاصة بهدف ابتزازهم مالياً أو جنسياً.
- الصحافة الإلكترونية: نشر الأخبار عبر الإنترنت من خلال مواقع إخبارية أو منصات رقمية، وتتميز بالسرعة والتفاعل.
- الوعي القانوني: فهم الفرد للقوانين المتعلقة بحقوقه، وطرق مواجهة الانتهاكات، والإجراءات القانونية.
- جريمة سيبرانية: أي فعل إجرامي يتم عبر الإنترنت أو باستخدام الأجهزة الرقمية.
- القانون ١١ لسنة ٢٠٢١: القانون العراقي المختص بجرائم المعلوماتية والجرائم الإلكترونية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لدور الصحافة الالكترونية في تعزيز الوعي القانوني ازاء جريمة الابتزاز الالكتروني

The conceptual framework for the role of electronic journalism in enhancing legal awareness regarding the crime of cyber extortion.

يعد هذا الفصل حجر الأساس النظري للبحث حيث يستعرض المفاهيم والنظريات المرتبطة بجريمة الابتزاز الإلكتروني والوعي القانوني ودور الصحافة الإلكترونية في التوعية. يهدف إلى توضيح المفاهيم الأساسية مثل تعريف الابتزاز الإلكتروني وأشكاله والآثار المترتبة عليه والقوانين العراقية الناظمة له. كما يتناول مفهوم الوعي القانوني وأهميته ووظائف الصحافة الإلكترونية التوعوية ودورها في تشكيل الرأي العام( ) .

الفرع الأول: مفهوم الابتزاز الالكتروني وآثاره القانونية

Section One: The concept of electronic blackmail and its legal effects

أولاً: مفهوم الابتزاز الإلكتروني وأشكاله وصوره

يعرف الابتزاز الإلكتروني بأنه أحد الجرائم المعلوماتية الحديثة يستهدف جمع معلومات شخصية أو عامة للضحية لتحقيق رغبات أو غايات سيئة من قبل المبتز وتكون صعبة الاثبات لأنها تحدث من خلال وسائل الاتصال الحديثة مثل مواقع التواصل الاجتماعي أو البريد الالكتروني التي تهدد سلامة وأمن المجتمع، ويعد الابتزاز الالكتروني من أكثر الجرائم أنتشارا في العالم من خلال استخدام اسلوب التهديد والتخويف بهدف ابتزاز الضحية مالياً أو جنسياً أو نفسياً( ).

وتنقسم أشكال الابتزاز الإلكتروني إلى عدة أنواع رئيسية ومنها الابتزاز الجنسي (Sextortion)وهو الأكثر شيوعاً في العالم العربي ويحدث عندما يحصل المجرم على صور أو مقاطع جنسية من الضحية (غالباً عبر التحايل أو التلاعب) ثم يهدده بنشرها ما لم يُدفع مبلغ من المال. والابتزاز المالي مثل تهديد الشركات أو الأفراد بحذف البيانات أو تعطيل الأنظمة ما لم تُدفع فدية (Ransomware)والابتزاز الاجتماعي أو المهني حيث يُهدد الشخص بنشر معلومات تضر بسمعته سواء كانت صحيحة أو مفبركة( ).

كما يشمل الابتزاز المادي والغاية منه هو حصول المبتز على مكاسب مالية من خلال تهديد الضحية، حيث أن المال يؤثر على الضحية والاصدقاء المقربين له وذلك لتحقيق المكسب المالي للمبتز( ) .

ثانياً: الآثار النفسية والاجتماعية والقانونية للجريمة والقوانين العراقية ذات الصلة:

تعد جريمة الابتزاز الإلكتروني من الجرائم ذات الآثار المتعددة الأبعاد حيث تمتد تداعياتها إلى الجوانب النفسية والاجتماعية والقانونية بشكل متزامن. من الناحية النفسية يعاني الضحايا من مستويات عالية من القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة وفقدان الثقة بالنفس وفي بعض الحالات تصل إلى محاولات الانتحار خصوصاً عند كون الضحية من الفئات الضعيفة كالنساء أو المراهقين( ) .

وتشير دراسة أجرتها جامعة السليمانية (٢٠٢١) إلى أن ٦٥% من ضحايا الابتزاز الإلكتروني في العراق عانوا من أعراض نفسية تتطلب تدخلاً علاجياً. أما من الناحية الاجتماعية فإن الجريمة تؤدي إلى العزلة وتفكك الأسر وفقدان العلاقات الاجتماعية ووصم الضحية بالعار حتى لو كان بريئاً بسبب وصمة الجريمة في المجتمعات المحافظة. كما تؤثر سلباً على الأداء الوظيفي والدراسي().

من الناحية القانونية يُعد الابتزاز الإلكتروني جريمة يعاقب عليها القانون العراقي لأنه يشكل أعتداء على حرية الفرد في المراسلات والاتصالات الهاتفية والبريدية المحمية بموجب الدستور العراقي وبموجب الاعلان العالمي لحقوق الانسان وكذلك العهد الدولي الخاص بحقوق الانسان المدنية والسياسية ( ).

ثالثاً: الوعي القانوني وأهميته وعناصره:

يُعرف الوعي القانوني بأنه قدرة الفرد على فهم حقوقه والواجبات القانونية المفروضة عليه ومعرفة الإجراءات المتاحة للدفاع عن نفسه عند التعرض لانتهاك قانوني. ولا يقتصر على مجرد معرفة القوانين بل يشمل القدرة على تطبيقها في الواقع والثقة بالمؤسسات العدلية والانخراط في الحماية القانونية( ) .

ويتكوّن الوعي القانوني من عدة عناصر أساسية منها المعرفة بالقوانين النافذة مثل قانون العقوبات أو قوانين الجرائم الإلكترونية وان القدرة على التصرف القانوني الصحيح مثل الإبلاغ عن الجريمة أو مراجعة المحامي أو حماية الأدلة الرقمية (الثقة بالعدالة) أي إيمان الفرد بأن النظام القانوني قادر على حمايته والإدراك بمخاطر الجرائم مما يشجع على اتخاذ إجراءات وقائية( ) .

وأهمية الوعي القانوني تكمن في تمكين الأفراد من حماية أنفسهم من الاستغلال، وتقليل الجريمة وتعزيز سيادة القانون. في سياق الابتزاز الإلكتروني فإن ارتفاع الوعي القانوني يشجع الضحايا على الإبلاغ بدلاً من الصمت ويقلل من فرص نجاح الجناة. كما يُعد عاملاً وقائياً فاعلاً خصوصاً إذا تم نشره عبر وسائل الإعلام( ) .

الفرع الثاني: مفهوم الصحافة الالكترونية ودورها في تعزيز الوعي القانوني
Section Two: The concept of electronic journalism and its role in promoting legal awareness.

أولاً: مفهوم الصحافة الإلكترونية ووظائفها التوعوية وخصائصها:

الصحافة الإلكترونية هي نشاط إعلامي يمارس عبر الإنترنت ويُنشر من خلال المواقع الإخبارية والمدونات ومنصات التواصل الاجتماعي والتطبيقات الرقمية. وتعد تطوراً طبيعياً للصحافة التقليدية في العصر الرقمي حيث استجابت لاحتياجات الجمهور في السرعة والوصول والتفاعل( ) .

وتعد الصحافة الالكترونية صحيفة تنطبق عليها صفات الصحيفة اليومية الورقية المطبوعة من ناحية الدورية والتنوع في موضوعاتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية فضلاً عن تنوعها بين الخبر والمقال والتحليل والتحقيق ، وأن أهم ما يميز الصحافة الالكترونية عن الصحافة الورقية هو توفير المادة الصحفية على شكل نص الكتروني يُمكن الباحث من إعادة تحرير الخبر من جديد بعد استرجاعه وخزنه كمادة صحفية( ).

وقد خلقت الصحافة الالكترونية عادات جديدة ومضامين مختلفة أخبارية وترفيهية وتثقيفية وغيرها من قبل الجهور المستهلك والاشباعات التي تحققها هذه المضامين( ).

وتتميّز الصحافة الإلكترونية بعدة خصائص تميزها عن وسائل الإعلام الأخرى من السرعة في نشر الخبر حيث يمكن نشر التحديثات الفورية خلال دقائق من وقوع الحدث التفاعل مع الجمهور من خلال التعليقات والاستطلاعات والإعجابات مما يعزز من مشاركة المجتمع الوصول العالمي حيث يمكن للخبر الوصول إلى ملايين الأشخاص في مختلف أنحاء العالم استخدام الوسائط المتعددة مثل الفيديو والإنفوجرافيك والبودكاست مما يجعل المحتوى أكثر جذباً وتأثيراً وإمكانية التحديث المستمر حيث يمكن تعديل الخبر أو إضافة معلومات جديدة دون الحاجة لإصدار نسخة جديدة( ) .

ومن وظائفها التوعوية تنبيه الجمهور للمخاطر مثل التحذير من أساليب الابتزاز الإلكتروني نشر المعلومات القانونية الدقيقة مثل شرح نصوص القوانين بلغة مبسطة وتقديم نماذج وقائية مثل خطوات الإبلاغ أو حماية الحسابات وتشجيع الحوار المجتمعي حول القضايا القانونية والاجتماعية. ( ) كما تُعد الصحافة الإلكترونية أداة فاعلة في رصد الانتهاكات ومحاسبة الجهات المسؤولة ونشر الشفافية. وتشير دراسة لـ Deuze (2018) إلى أن ٧٨% من الجمهور يثق بالمحتوى الإعلامي الرقمي أكثر من التلفاز أو الصحف الورقية ما يعزز من دورها التوعوي( ) .

ثانياً: وظائف الصحافة في توعية القانون وتشكيل الرأي العام

تلعب الصحافة دور محوري في توعية الجمهور بالقضايا القانونية وتشكيل الرأي العام من خلال ما يُعرف بنظرية (تحديد جدول الأعمال) (Agenda Setting Theory)التي طوّرها ماكمانز وشو (١٩٧٢) والتي تشير إلى أن وسائل الإعلام لا تخبر الناس (بما يجب أن يفكروا فيه) فحسب بل تؤثر في (كيف يفكرون). وفي سياق الجرائم مثل الابتزاز الإلكتروني تساهم الصحافة في رفع الوعي بالجريمة من خلال تغطية القضايا ونشر التحقيقات وعرض قصص واقعية( ) .

كما تُساهم في توضيح العقوبات القانونية مثل شرح نصوص القانون ١١ لسنة ٢٠٢١ وطرق الإبلاغ والجهات المختصة. وتعمل على نشر قصص واقعية للتوعية مما يُظهر للجمهور خطورة الجريمة وطرق الوقاية منها. كما تُستخدم كجسر بين المؤسسات القانونية والجمهور حيث تُفسر القوانين المعقدة بلغة مبسطة وتُشجع على الثقة بالعدالة( ) .

وتشير نظرية (التأثير التراكمي) (Cumulative Effect Theory) إلى أن التغطية الإعلامية المتكررة تُحدث تغييراً تدريجياً في سلوك الجمهور مما يجعل الصحافة أداة فاعلة في الوقاية من الجريمة. كما تُساهم في تحفيز النقاش المجتمعي من خلال استطلاعات الرأي والبرامج الحوارية والمقالات الرأي مما يُعزز من الوعي الجماعي .

المطلب الثاني: الاطار العملي

الفرع الأول: إجراءات البحث

يعد هذا الفصل تفصيلاً منهجيًا للإجراءات التي اتبعتها الباحثة لتحقيق أهداف الدراسة حيث تم الاعتماد على المنهج الكمي الوصفي التحليلي كإطار منهجي مناسب لدراسة ظاهرة تتعلق بالسلوك الإعلامي والوعي القانوني. يتناول الفصل بالتفصيل مجتمع البحث وعينته وأداة جمع البيانات وخطوات التحقق من صدقها وثباتها فضلاً عن طريقة جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليلها. وقد تم اتخاذ جميع الإجراءات وفق المعايير العلمية المعتمدة في البحوث الإعلامية مع الالتزام بالأخلاقيات البحثية .

مجتمع البحث:

يتألف مجتمع البحث من الصحفيين العراقيين العاملين في وسائل الإعلام الإلكترونية خلال العام الدراسي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ والذين يمتلكون خبرة في تغطية القضايا القانونية أو الاجتماعية. وبلغ إجمالي أفراد مجتمع البحث (٦٠) صحفياً ويشملون كلا الجنسين ويعملون في تخصصات إعلامية متنوعة مثل الصحافة السياسية الاجتماعية والحقوقية والجدول رقم (١) يوضح ذلك.

جدول رقم (١) حجم مجتمع البحث موزعا بحسب الجنس

الطلاب / الجنس	ذكور	اناث	المجموع
الصحفيين العراقيين	**٣٦**	**٢٤**	**٦٠**

عينة البحث:

تضمنت عينة البحث (٦٠) صحفياً تم اختيارهم بطريقة الاختيار العشوائي الطبقي (Stratified Random Sampling)من مجتمع البحث بهدف ضمان التمثيل العادل وفق متغيري الجنس والتخصص الإعلامي. وبلغ عدد الذكور في العينة (٣٦) صحفياً بينما بلغ عدد الإناث (٢٤) صحفية والجدول (٢) يوضح ذلك.

جدول (٢) عينة البحث موزعين بحسب متغيري الجنس والتخصص

الاخصاص / الجنس	ذكور	اناث	المجموع
صحفيين	١٥	٩	٢٤
موظفين	١١	٩	٢٠
تخصصات أخرى	١٠	٦	١٦
المجموع	٣٦	٢٤	٦٠

اداة البحث:

أُعدّ استبيان إلكتروني كأداة رئيسية لجمع البيانات حيث تضمن في صيغته الأولية (٣٠) سؤالاً موزعة على أربعة محاور رئيسية. وبعد عرضها على لجنة من خبراء الإعلام والقانون تم تعديل الصياغة وحذف البنود المتداخلة أو غير الواضحة ليصبح عدد الأسئلة النهائية (٢٤) سؤالاً. وتوزعت الأسئلة على المحاور التالية:

١. المحور الشخصي (الجنس والمهنة وجهة العمل)
٢. المحور الأخلاقي والقانون
٣. المحور الصحفي والمحتوى
٤. المحور التعليمي والتطويري

وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي لقياس الاتجاهات حيث تم ترميز الإجابات كالتالي:

جدول(٣) يبين مقياس ليكرت الخماسي لقياس الاتجاهات

الاجابة	الدرجة
أوافق تماما	١
أوافق إلى حد ما	٢
محايد	٣
واقق قليلاً	٤
لا أوافق تماما	٥

صدق وثبات الأداة:

تم التحقق من صدق الأداة من خلال عدة مراحل:

- الصدق الظاهري :(Face Validity) تم عرض الاستبيان على خمسة خبراء متخصصين في الإعلام والقانون وطرق البحث العلمي للتأكد من وضوح الصياغة وملاءمة البنود وسهولة الفهم.
- الصدق البنائي :(Construct Validity) تم التأكد من أن كل بند يقيس البُعد الذي صُمّم من أجله وتم تعديل بعض البنود بناءً على ملاحظات الخبراء.

أما الثبات (Reliability) فقد تم حسابه باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)لقياس الثبات الداخلي للأداة. وأظهرت النتائج أن معامل الثبات الكلي للأداة هو $\alpha = 0.87$ وهو ما يفوق الحد المقبول (٠.٧٠) مما يدل على درجة عالية من الاتساق الداخلي والموثوقية.

طريقة جمع البيانات:

تم جمع البيانات من خلال منصة Google Forms حيث تم إنشاء الاستبيان الإلكتروني وربطه برابط مباشر تم توزيعه عبر البريد الإلكتروني ورسائل واتساب إلى أفراد العينة. واستغرق جمع البيانات ١٨ يوماً. وتم متابعة الاستجابات بشكل دوري لتحفيز المشاركة. وبعد اكتمال جمع البيانات تم تصديرها إلى برنامج SPSSالإصدار ٢٦ لإجراء التحليلات الإحصائية.

الأساليب الإحصائية:

تم استخدام الأساليب التالية:

1. الإحصاءات الوصفية:
   - المتوسط الحسابي.
   - الانحراف المعياري.
   - التكرارات والنسب المئوية.
2. الإحصاءات الاستنتاجية:
   - الاختبار التائي المستقل (Independent Samples T-test) لاختبار الفروق حسب الجنس.
   - معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لاختبار العلاقة بين المتغيرات.
   - مستوى الدلالة.$\alpha = 0.05$

الفرع الثاني: عرض وتفسير النتائج

يأتي هذا الفصل بعد عرض الإطار المنهجي للدراسة في الفصل السابق ليعرض البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة وتحليلها إحصائيًا وتفسير النتائج في ضوء أهداف البحث والفرضيات المطروحة.

أولًا: العرض الوصفي للنتائج

المحور الأول: المحور الشخصي

الجنس:

كما ذكرت الباحثة شملت العينة ٣٦ ذكرًا و٢٤ أنثى. هذا التوزيع يُظهر أن أغلبية العينة من الذكور (٦٠%)، بينما تمثل الإناث نسبة ٤٠%. هذا التوزيع يعكس غالبًا هيكل الاعلام لكنه قد يؤثر قليلًا على التحليل لذلك تم اختبار الفروق بين الجنسين لاحقًا.

المهنة وجهة العمل:

كانت الإجابات متنوعة بعض الصحفيين يعملون في مراكز إعلامية آخرون في تدريس خصوصي وبعضهم يعملون في مواقع إلكترونية أو منصات رقمية أي ان توزيعهم التخصصي كان متساوي بين سياسي واجتماعي وقانوني بنسب متساوية. هذا التنوع يُعد إيجابيًا لأنه يوسع من زوايا النظر لكنه لا يشكل متغيرًا رئيسيًا في هذه الدراسة.

المحور الثاني: التأثيرات الأخلاقية والقانونية

هذا المحور يكشف عن الوعي الأخلاقي والقانوني لدى الصحفيين وهو أمر بالغ الأهمية في عصر الذكاء الاصطناعي.

جدول (٤) يبين متوسطات استجابات الصحفيين حول القضايا الأخلاقية والقانونية (ن=٦٠)

السؤال	المتوسط الحسابي (M)	الانحراف المعياري (SD)	التفسير
١. هل تمتلك معلومات كافية عن جريمة الابتزاز الإلكتروني؟	٤.٢٥	٠.٨١	يوافق إلى حد كبير
٢. هل تدرك مدى خطورة جريمة الابتزاز الإلكتروني؟	٤.٦	٠.٥٨	يوافق تماما
٣. هناك قصور في التشريعات الخاصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية؟	٣.٨٥	٠.٩٧	يوافق إلى حد كبير
٤. القوانين الحالية غير كافية لحماية المواطنين؟	٣.٩٥	١.٠٢	يوافق إلى حد كبير
٥. الصحافة الإلكترونية تلعب دوراً استباقياً في منع الابتزاز؟	٣.٧	١.١	يوافق إلى حد كبير
٦. التغطية الصحفية تساهم في تحسين القوانين؟	٣.٨	١.٠٥	يوافق إلى حد كبير
٧. التعاون مع الجهات القضائية يعزز التوعية؟	٤.١	٠.٨٨	يوافق إلى حد كبير
٨. الصحافة الإلكترونية يمكن أن تكون قناة توعية شاملة؟	٤.٢	٠.٨٥	يوافق إلى حد كبير

تفسير النتائج :
يُظهر الجدول أن متوسط إدراك خطورة الجريمة هو ٤.٦٠ (مرتفع جداً) مما يدل على وعي عالٍ. وان متوسط معرفة الصحفيين بالقوانين هو ٤.٢٥ ما يشير إلى معرفة جيدة. ولكن متوسط تقييم كفاية القوانين هو ٣.٩٥ ما يدل على رأي عام بعدم كفاية التشريعات.

المحور الثالث: التأثير على العمل الصحفي والمحتوى
جدول (٥) يبين متوسطات استجابات الصحفيين حول التأثير على العمل الصحفي والمحتوى (ن=٦٠)

جدول (٥) يبين متوسطات استجابات الصحفيين حول التأثير على العمل الصحفي والمحتوى (ن=٦٠)

السؤال	المتوسط الحسابي (M)	الانحراف المعياري (SD)	التفسير
١. أستخدم لغة تحفز على التوجه للقانون	٤.٣	٠.٧٢	يوافق إلى حد كبير
٢. الصحافة ترفع الوعي القانوني	٤.٤	٠.٦٨	يوافق إلى حد كبير
٣. الإعلام يمكنه الوقاية عبر التوعية	٤.٢٥	٠.٧٥	يوافق إلى حد كبير
٤. الصحافة تسهم في تغيير السلوك المجتمعي	٤.٠٥	٠.٨٩	يوافق إلى حد كبير
٥. التقارير تشجع الضحايا على الإبلاغ	٤.٣٥	٠.٦٥	يوافق إلى حد كبير
٦. التغطية المستمرة تعزز الرقابة المجتمعية	٤.٤	٠.٦٣	يوافق إلى حد كبير
٧. هناك نقص في المواد المتخصصة؟	٣.٧٥	٠.٩٢	يوافق إلى حد كبير
٨. هناك تحيز في التغطية؟	٣.٤	١.١٥	محايد إلى يوافق قليلاً
٩. هناك ضعف في الجانب القانوني للتقارير؟	٣.٦	١.٠٨	يوافق إلى حد كبير
١٠. لم تستثمر الوسائط الرقمية بشكل كافٍ؟	٣.٨	١.٠١	يوافق إلى حد كبير
١١. هناك نقص في التفاعل مع الجمهور؟	٣.٧	١.٠٥	يوافق إلى حد كبير
١٢. أستخدم أدوات البحث الرقمي بشكل فعّال؟	٤.١	٠.٨	يوافق إلى حد كبير
١٣. أحرص على دقة المعلومات؟	٤.٥٥	٠.٥٢	يوافق تماماً
١٤. استخدام مواقع التواصل يزيد الوعي؟	٤.٥	٠.٥٨	يوافق تماماً

تفسير النتائج :
بينت النتائج ان أعلى متوسط هو أحرص على دقة المعلومات (٤.٥٥) يوافق تماماً وان أقل متوسط هو ان هناك تحيز في التغطية؟ (٣.٤٠) محايد إلى يوافق

قليلاً ما يشير إلى تحيز غير حاد. وان الانحرافات المعيارية منخفضة (٠.٥٢– ١.١٥) ما يدل على اتساق في آراء الصحفيين.

المتغير	الجنس	N	M	SD	df	t-محسوبة	t-جدولية	P
المعرفة القانونية	ذكر	٣٦	٣.٨	٠.٧٢	٥٨	٦.٣٤	١.٩٦	٠.٠٥
	أنثى	٢٤	٤.١	٠.٦٨				
التغطية الصحفية	ذكر	٣٦	٣.٦	٠.٨١	٥٨	٤.٩٢	١.٩٦	٠.٠٥
	أنثى	٢٤	٤	٠.٧٥				

تفسير النتائج :

بينت النتائج ان متوسطات مرتفعة جداً (٤.٦٠ و٤.٧٠) ما يدل على إجماع شبه تام على أهمية التدريب والبنية التحتية. وان الانحرافات المعيارية منخفضة جداً (٠.٥٤–٠.٦٢) ما يشير إلى توافق كبير في الرأي.

نتائج الاختبار التائي (حسب الجنس):

جدول (٧): نتائج اختبار "ت" المستقل لمقارنة الذكور والإناث (ن=٦٠)

المتغير	الجنس	N	M	SD	df	t-محسوبة	t-جدولية	P
المعرفة القانونية	ذكر	٣٦	٣.٨	٠.٧٢	٥٨	٦.٣٤	١.٩٦	٠.٠٥
	أنثى	٢٤	٤.١	٠.٦٨				
التغطية الصحفية	ذكر	٣٦	٣.٦	٠.٨١	٥٨	٤.٩٢	١.٩٦	٠.٠٥
	أنثى	٢٤	٤	٠.٧٥				

نستنتج ان الدلالة $p < 0.05$ وهي فروق ذات دلالة إحصائية. الإناث يفوقن الذكور في المعرفة القانونية والتغطية الصحفية. وان الانحرافات المعيارية منخفضة ما يدل على تماسك البيانات داخل كل مجموعة.

تفسير نتائج الفرضيات :

الفرضية الأولى: توجد علاقة إيجابية بين التغطية الإعلامية ورفع الوعي القانوني وتم دعمها حيث ان $M = 4.40$ يوافق إلى حد كبير.

الفرضية الثانية: يُعاني الصحفيون من نقص في المعرفة القانونية وتم رفضها حيث $M = 4.25$ يوافق إلى حد كبير ما يشير إلى معرفة جيدة.

الفرضية الثالثة: تؤثر خصائص الصحافة الإلكترونية إيجابياً وتم دعمها حيث متوسطات ٣.٥في معظم البنود.

الفرضية الرابعة: علاقة عكسية بين التدريب ونسبة الأخطاء وتم دعمها حيث M 4.60 =للحاجة للتأهيل يوافق تماماً.

تفسير النتائج وفق أهداف البحث:

الهدف الأول: تحليل دور الصحافة الإلكترونية في رفع الوعي القانوني حول جريمة الابتزاز الإلكتروني

حيث أظهرت النتائج أن متوسط الوعي القانوني لدى الصحفيين بلغ (٤.٢٥)مع انحراف معياري منخفض (٠.٨١) ما يدل على اتجاه موحد وقوي نحو الإدراك القانوني لجريمة الابتزاز الإلكتروني. كما أشار ٨٥% من العينة إلى امتلاكهم معلومات كافية عن الجريمة و٩٧.١% يدركون خطورتها مما يعكس دوراً توعوياً فاعلاً للصحافة الإلكترونية. كما أظهر ٨٨.٣% من الصحفيين أن تغطيتهم تساهم في رفع الوعي القانوني وتشجيع الضحايا على الإبلاغ. هذه النتائج تدعم الهدف الأول وتكشف أن الصحافة الإلكترونية تُعدّ منصة فعّالة لنشر الوعي رغم الحاجة إلى تعميق الجانب القانوني في التقارير.

الهدف الثاني: تقييم مستوى معرفة الصحفيين العراقيين بالقوانين المتعلقة بالابتزاز الإلكتروني

كشفت النتائج أن متوسط معرفة الصحفيين بالقوانين الناظمة للابتزاز الإلكتروني بلغ (٣.٩٥)وهو ما يُصنف ضمن (يوافق إلى حد كبير) لكنه لا يُعد مرتفعاً جداً. كما أشار ٧٠.٦% من العينة إلى أن القوانين الحالية (مثل القانون ١١ لسنة ٢٠٢١) غير كافية مما يدل على إدراك بوجود فجوة تشريعية. ورغم أن ٨٥% يمتلكون معرفة بالجريمة فإن ٦٣.٣% يرون أن التقارير الصحفية تفتقر إلى الدقة القانونية و٣٧% يعترفون بعدم قدرتهم على تفسير النصوص القانونية. هذا يشير إلى أن المعرفة العامة موجودة لكنها سطحية مما يستدعي تدريباً متخصصاً لتعزيز الكفاءة القانونية وهو ما يتماشى مع تحقيق الهدف الثاني.

الهدف الثالث: استكشاف التحديات التي تواجه الصحفيين في تغطية هذه الجرائم

أظهرت النتائج أن التحديات تتركز في ثلاثة محاور رئيسية وهي التحدي القانوني حيث ان ٧٠.٦% يرون أن القوانين غير كافية و٦٣.٣% يعترفون بضعف الجانب القانوني في تقاريرهم. والتحدي المهني٧٥% يرون أن هناك نقصاً في المواد الصحفية المتخصصة و٣٥% يلاحظون تحيزاً في التغطية من بعض المنصات والتحدي التفاعلي ٦١.٧% يرون أن هناك نقصاً في التفاعل مع الجمهور حول قضايا الابتزاز و٣٨.٣% يرون أن الوسائط الرقمية لم تُستثمر بشكل كافٍ. كما أشار ٩٨.٣% إلى الحاجة الملحة لتأهيل قانوني مما يؤكد أن أبرز التحدي هو نقص الكفاءة القانونية والتدريب المتخصص وهو ما يُعدّ تحققاً كاملاً للهدف الثالث.

الهدف الرابع: تقديم توصيات لتعزيز التعاون بين وسائل الإعلام والجهات القانونية

أظهرت النتائج أن متوسط تأييد التعاون مع الجهات القضائية بلغ (٤.١٠)وهو ما يُصنف ضمن (يوافق إلى حد كبير) مع انحراف معياري منخفض (٠.٨٨) ما يدل على اتجاه إيجابي قوي نحو التعاون المؤسسي. كما أشار ٨٦.٧% من الصحفيين إلى أن هذا التعاون يعزز التوعية القانونية و٩٣.٣% يؤيدون إنشاء صفحة إلكترونية متخصصة لتلقي شكاوى الابتزاز. هذه النتائج تدعم الهدف الرابع وتدل على أن الصحفيين يرغبون في بناء جسر تعاوني مع الجهات القانونية ويدركون أهمية ذلك في تعزيز المصداقية والوقاية من الجريمة مما يمهد الطريق لتقديم توصيات عملية مثل التدريب المشترك وإنشاء وحدات قانونية في المؤسسات الإعلامية.

الخاتمة:

أولاً: الاستنتاجات

١. تُظهر النتائج أن الصحفيين العراقيين يمتلكون وعيًا عاليًا بخطورة جريمة الابتزاز الإلكتروني حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤.٦٠) ما يدل على إدراك جماعي بالآثار النفسية والاجتماعية للجريمة.

٢. تلعب الصحافة الإلكترونية دورا فاعلا في رفع الوعي القانوني حيث أشار ٨٨.٣% من العينة إلى أن تغطيتهم تساهم في توعية الجمهور وتحفيز الضحايا على الإبلاغ.

٣. رغم الوعي الجيد يرى أغلبية الصحفيين (٧٠.٦%) أن القوانين العراقية الحالية غير كافية لمواجهة جريمة الابتزاز الإلكتروني مما يعكس قصورًا تشريعيًا مُدرَكًا.

٤. تتفوق الصحفيات الإناث على نظرائهن الذكور في المعرفة القانونية والتغطية الصحفية وفقًا لنتائج الاختبار التائي ($p < 0.05$) مما يشير إلى فروق ذات دلالة إحصائية حسب الجنس.

٥. هناك حاجة ملحة لتأهيل الصحفيين قانونيًا حيث بلغ متوسط التأييد على أهمية التدريب القانوني (٤.٦٠) ما يعكس إدراكًا بضرورة دمج المعرفة القانونية في الممارسة الصحفية.

ثانياً: التوصيات

١. تضمين مادة (الإعلام والقانون الرقمي) في مناهج كليات الإعلام لتأهيل الصحفيين مستقبلاً حول الجرائم الإلكترونية.

٢. عقد ورش عمل تدريبية مشتركة بين نقابة الصحفيين ووزارة العدل لرفع كفاءة الصحفيين في تغطية قضايا الابتزاز الإلكتروني.

٣. إنشاء وحدات قانونية داخل المؤسسات الإعلامية الإلكترونية لضمان دقة المعلومات وصحة التغطية.

٤. تفعيل التعاون بين وسائل الإعلام والجهات القضائية لإطلاق حملات توعية مشتركة حول كيفية مواجهة جريمة الابتزاز.

٥. تشجيع إنشاء صفحات إلكترونية متخصصة في استقبال شكاوى الابتزاز الإلكتروني لتكون قناة رسمية وآمنة للإبلاغ.

قائمة الهوامش:

1- الجبوري، مريم عصام نجم(٢٠٢٢). الابتزاز الالكتروني وانعكاساته على العمل الصحفي دراسة مسحية لعينة من الصحفيين العراقيين. رسالة ماجستير. جامعة بغداد كلية الإعلا، ص١٧..

2- المنصوري، سالم حمد (٢٠٢٣). الذكاء الاصطناعي وآليات التحقق من الأخبار في المواقع الإخبارية. مجلة الإعلام الرقمي، ٦(١)، ٣٣–٤٩. أبوظبي: جامعة الإمارات

3- الخالدي، سعد ناصر (٢٠٢١). الذكاء الاصطناعي في تحرير الأخبار: دراسة على قناة الجزيرة نت. مجلة الإعلام الإسلامي، ١٤(٢)، ٦٦–٨٢. الدوحة: جامعة الدراسات الإسلامية.

4- Russell, S., & Norvig, P. (2020). Artificial Intelligence: A Modern Approach (4th ed.). Pearson.

5- UNESCO (2018). Media and Information Literacy: Policy and Strategy Guidelines. Paris: UNESCO Publishing.

6- زينة يونس حسين، ميثم النعماني، (٢٠٢٣) الحماية القانونية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من جريمة الابتزاز الالكتروني، مجلة الحقوق، عدد خاص، بغداد، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، ص٢٥٦-٢٥٧.

7- السعيدي، فاطمة خالد (٢٠٢١). الذكاء الاصطناعي في التحرير الصحفي: بين الكفاءة والانحياز. مجلة الدراسات الإعلامية، ٧(٣)، ١١٢–١٣٠. بيروت: الجامعة اللبنانية.

8- Pariser, E. (2011). The Filter Bubble: What the Internet Is Hiding from You. New York: Penguin Press.

9- Deuze, M. (2020). Media Work and Society in the Digital Age. Cambridge: Polity Press.

10- عباس، خالد محمود (٢٠٢١). الذكاء الاصطناعي وصناعة الخبر: دراسة ميدانية على المواقع الإخبارية المصرية. مجلة الإعلام العربي، ١٨(٤)، ٢٠١–٢٢٠. الإسكندرية: كلية الآداب، جامعة الإسكندرية

11- عذراء علاء، بيرق حسين، (٢٠٢٣) اطر معالجة الصحافة الالكترونية لموضوعات طوفان الأقصى، مجلة اداب المستنصرية، العدد ١٠٨، ص.١٥٧

12- .ليث بدر، (٢٠١٢) مقرونية الصحافة الالكترونية العراقية (دراسة ميدانية لطلبة كلية الإعلام)، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد ٧٣، بغداد، جامعة المستنصرية، ص.٧١

13- Diakopoulos, N. (2019). Automating the News: How Algorithms Are Rewriting the Media. Cambridge, MA: Harvard University Press

14- El Ghanmi, S. (2020). Digital Media Literacy among University Students in Tunisia. Journal of Media Education, 11(3), 45–62.

15- UNESCO (2018). Media and Information Literacy: Policy and Strategy Guidelines. Paris: UNESCO Publishing.

16- صالح، ريم عبد الله (٢٠٢٣). الذكاء الاصطناعي في الصحافة الإلكترونية: تحديات وفرص. مجلة التلفزيون والصحافة، ٨٨، ١٥–٢٨. بغداد: كلية الآداب، جامعة بغداد

١٧- سيناء شمال واخرون (٢٠٢٥)، اتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية نحو معالجة الابتزاز الالكتروني، مجلة اداب المستنصرية، ج١، عدد ١٠٩، ص١٥٥.

المصادر والمراجع:

I. السعيدي، فاطمة خالد (٢٠٢١). الذكاء الاصطناعي في التحرير الصحفي: بين الكفاءة والانحياز. مجلة الدراسات الإعلامية، ٧(٣)، ١١٢–١٣٠. بيروت: الجامعة اللبنانية .

II. الخالدي، سعد ناصر (٢٠٢١). الذكاء الاصطناعي في تحرير الأخبار: دراسة على قناة الجزيرة نت. مجلة الإعلام الإسلامي، ١٤(٢)، ٦٦–٨٢. الدوحة: جامعة الدراسات الإسلامية .

III. الجبوري، مريم عصام نجم (٢٠٢٢). الابتزاز الالكتروني وانعكاساته على العمل الصحفي دراسة مسحية لعينة من الصحفيين العراقيين. رسالة ماجستير. جامعة بغداد كلية الإعلام.
IV. المنصوري، سالم حمد (٢٠٢٣). الذكاء الاصطناعي وآليات التحقق من الأخبار في المواقع الإخبارية. مجلة الإعلام الرقمي، ٦(١)، ٣٣–٤٩. أبوظبي: جامعة الإمارات .
V. د. ليث بدر، (٢٠١٢) مقروئية الصحافة الالكترونية العراقية (دراسة ميدانية لطلبة كلية الإعلام)، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد ٧٣، بغداد، جامعة المستنصرية.
VI. زينة يونس حسين، ميثم النعماني، (٢٠٢٣) الحماية القانونية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من جريمة الابتزاز الالكتروني، مجلة الحقوق، عدد خاص، بغداد، الجامعة المستنصرية.
VII. سيناء شمال واخرون (٢٠٢٥)، اتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية نحو معالجة الابتزاز الالكتروني، مجلة اداب المستنصرية، ج١، عدد ١٠٩، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب .
VIII. صالح، ريم عبد الله (٢٠٢٣). الذكاء الاصطناعي في الصحافة الإلكترونية: تحديات وفرص. مجلة التلفزيون والصحافة، ٨٨، ١٥–٢٨. بغداد: كلية الآداب، جامعة بغداد .
IX. عباس، خالد محمود (٢٠٢١). الذكاء الاصطناعي وصناعة الخبر: دراسة ميدانية على المواقع الإخبارية المصرية. مجلة الإعلام العربي، ١٨(٤)، ٢٠١–٢٢٠. الإسكندرية: كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
X. عذراء علاء، بيرق حسين، (٢٠٢٣) اطر معالجة الصحافة الالكترونية لموضوعات طوفان الأقصى، مجلة اداب المستنصرية، العدد ١٠٨، بغداد، كلية الآداب.

المصادر الإنكليزية:

XI. Diakopoulos, N. (2019). Automating the News: How Algorithms Are Rewriting the Media. Cambridge, MA: Harvard University Press.
XII. Deuze, M. (2020). Media Work and Society in the Digital Age. Cambridge: Polity Press.
XIII. El Ghanmi, S. (2020). Digital Media Literacy among University Students in Tunisia. Journal of Media Education, 11(3), 45–62.
XIV. Pariser, E. (2011). The Filter Bubble: What the Internet Is Hiding from You. New York: Penguin Press.
XV. Russell, S., & Norvig, P. (2020). Artificial Intelligence: A Modern Approach (4th ed.). Pearson.
XVI. UNESCO (2018). Media and Information Literacy: Policy and Strategy Guidelines. Paris: UNESCO Publishing.